واصل لقاءاته بالنواب «كتلاً» و«أفراداً» لتدشين عهد الإصلاح بالتوافق والاتفاق

النواف يمهد الطريق إلى مجلس «الـ 4 سنوات»

كتلة «الـ7» + الأنبعي: متوافقون على التعاون والالتزام بالدستور ونصوصه .. والتشكيل الحكومي بلا «مؤزمين» أو «مشتبهين»

سمو الشيخ أحمد النواف مستقبلا كتلة الـ7 والأنبعي

سموه مستقبلا أعضاء التآلف الإسلامية

تطرقنا لقضايا شملت رفع المعاناة عن المواطنين في قضايا الإسكان والتنمية والتوظيف وسلم الرواتب والمتقاعدين والصحة والتعليم

ملف العفو الشامل المتعلق بالمهجرين وسجناء الرأي السياسي وملف سحب الجناسي وتعديل النظام الانتخابي وحقوق البدون المدنية

"حدس" : تقدمنا بمقترح الرؤية التنموية للحركة وتطرقنا لبرنامج الاستقامة والاستدامة الذي تبنيناه والنواب المعتصمين

استكمال ملف التصالح والعفو عن المشايخ شافي العجمي ومحمد العجمي ومسعود الهاجري وحقوق الداعية حجاج وجنسية الجبر

"التآلف الإسلامي":اللقاء كان مثمرا وجادا وإيجابيا إلى أبعد الحدود .. والنواف كان مستمعا جيدا لما نطرح ولديه فريق يدون النقاط

تطرقنا في الاجتماع إلى أهمية الالتزام بالدستور والقانون وعدم تجاوزهما وتحريك عجلة الإنجاز التي يجب أن تتزامن مع الاستقرار

أثرنا ملفي «الجناسي المسحوبة» و«البدون» بالإضافة إلى استكمال «العفو» ولم يعرض علينا التوزير فنحن نرى أنفسنا في البرلمان

"العدالة والسلام":طلبنا تغيير النهج في صالح تحسين المستوى المعيشي والاستقرار السياسي والإتيان بحكومة جديدة بالكامل

إقرار قانون المناصب القيادية والتوصيف الوظيفي والبديل الإستراتيجي وتوحيد سلم الرواتب لأن هناك تفاوتا في رواتب الموظفين

يوسف وحامد البذالي:شددنا على أهمية التمسك بالدستور والقانون وطالبنا النواف بأن يكون برنامج الحكومة قابلا للتنفيذ

ناقشنا مع سموه بملف المحكومين في قضايا الانتخابات الفرعية والعفو عن المهجرين والمحكومين في قضايا الرأي وقضية شمر

الحويلة:ناقشنا ضرورة أخذ مبدأ تصحيح المسار محل التنفيذ وذلك باختيار رجال دولة أكفاء من المشهود لهم بالوطنية والنزاهة

خالد العميرة: تناولنا المرحلة المقبلة وأهمية طي الخلافات السابقة بين الحكومة والمجلس والتي كانت سببا رئيسياً لتعطل مصالح البلاد

في إطار تمهيده الطريق إلى "مجلس الـ4 سنوات" قضى سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء يوماً طويلاً جداً .. بدأ باكراً ،وانتهى متأخراً، قضاه في سلسلة لقاءات متتالية تسابق الزمن لاستجلاء آراء النواب في التشكيل الحكومي المطلوب للمرحلة المقبلة، والتفاهم حول العديد من القضايا التي تمثل الأولوية لممثلي الأمة وبالنتيجة للشعب الكويتي.

النواف دشن أول لقاءات الأمس مع كتلة "الـ 7 " النيابية" بالإضافة إلى النائب عبدالله الأنبعي،إذ أعلنت الكتلة أن اللقاء تطرق إلى عدة قضايا شملت رفع المعاناة عن المواطنين الكويتيين في قضايا الإسكان والتنمية والتوظيف وسلم الرواتب والمتقاعدين والرعاية الصحية والتعليمية وغيرها من القضايا المعيشية، وقضايا ملف العفو الشامل المتعلق بالمهجرين وسجناء الرأي السياسي وملف سحب الجناسي وتعديل النظام الانتخابي وقضية الحقوق المدنية للبدون والملفات المتعلقة بمحاربة الفساد.

وكشفت المجموعة أن سمو رئيس مجلس الوزراء أكد أثناء اللقاء على التعاون والتوافق مع السلطة التشريعية على الحلول التي تم تقديمها أثناء اللقاء، كما أكد على الالتزام بالدستور ونصوصه مع احترام التباين بين ما تراه الحكومة من دستورية الدعوة الى جلسة الافتتاح وما يراه النواب الحاضرون من وجود شبهة دستورية حول هذه الدعوة، أما فيما يتعلق بالتشكيل الحكومي فقد تم النقاش مع سمو الرئيس حول اختيار الكفاءات واستبعاد الوزراء المؤزمين ومن تدور حولهم شبهات، وقد تم التأكيد من الجميع بأن لكل سلطة صلاحياتها الدستورية.

ثم التقى النواف بنواب "حدس" ، حمد المطر وأسامة الشاهين وعبدالعزيز الصقعبي، ضمن مشاورات السياسية التي يقوم بها قبل التشكيل الحكومي الجديد.

وقال النواب في بيان مشترك، «نقلنا في اللقاء حرصنا على التزام مواد ونصوص دستور دولة الكويت في الممارسات الحكومية والبرلمانية كلها، خاصة ما يتعلق منها في وجوب انعقاد مجلس الأمة في المدة الدستورية المقررة».

وجاء في البيان «أشدنا باللقاءات النيابية الحكومية داعين لاستمرارها، بجانب المراجعة المستحقة لتشكيل حكومي لم يحقق آمال المواطنين وممثليهم المنتخبين، حيث نتطلع لحقبة جديدة ملؤها الإنجاز والتعاون».

وأضاف «تقدمنا بمقترح الرؤية التنموية للحركة الدستورية الإسلامية، وتطرقنا لبرنامج الاستقامة والاستدامة الذي تبنيناه والنواب المعتصمين، وصلاحية أن تكون برنامج عمل مشترك للمرحلة القادمة، في قضايا الإسكان والتعليم والمتقاعدين وغيرها».

وأكد النواب في البيان «قمنا بالتأكيد على أهمية استكمال ملفات العفو والتصالح، لما لها من قيمة شرعية ووطنية كبيرة، ومنها العفو على المشايخ الدكتور شافي العجمي ومحمد العجمي ومسعود الهاجري، بجانب ما يتعلق بالداعية حجاج العجمي وحقوقه المدنية والوظيفية، مع عموم المغردين والمهجرين، وإعادة الجنسية للمواطن أحمد الجبر، واستكمال إعادة الاعتبار عن المعفو عنهم لتمكينهم من ممارسة كافة حقوقهم».

وأيضا التقى سمو الرئيس نواب التآلف الإسلامي أحمد لاري ود.خليل أبل وهاني شمس صباح أمس الثلاثاء.

وقال النائب أحمد لاري: "خلال اللقاء دار الحديث حول اهم المستجدات على الساحة المحلية وتم مناقشة اهميه تقديم الحكومة لبرنامج عملها فور تشكيلها عملا بنص الدستور".

من جانبه قال النائب هاني شمس: " ناقشنا مع سمو رئيس مجلس الوزراء ملفات وقضايا كثيرة تهم المواطنين وأكدنا على أهمية وضرورة التزام الحكومة بالدستور والقانون في كل إجراءاتها".

وأكد شمس أن «اللقاء الذي انتهى أخيرا مع رئيس مجلس الوزراء كان مثمرا وجادا وإيجابيا إلى أبعد الحدود، خصوصا أن سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح كان مستمعا جيدا لما نطرح، ولديه فريق يدون النقاط التي أثرناها في الاجتماع».

وقال: تطرقنا في الاجتماع أنا والنائبان أحمد لاري والدكتور خليل أبل إلى أهمية الالتزام بالدستور والقانون وعدم تجاوزهما وتحريك عجلة الإنجاز التي يجب أن تتزامن مع الاستقرار السياسي، لافتا إلى أننا حرصنا على ملف العدالة الاجتماعية وتكافؤ الفرص.

وأضاف: من ضمن الملفات التي أثيرت ملفي «الجناسي المسحوبة» و«البدون» بالإضافة إلى استكمال «العفو»، مؤكدا أنه لم يعرض علي ولاري وأبل التوزير، ونحن نرى أنفسنا في البرلمان لا في الحكومة، ومشددا على أن اللقاء منحنا المزيد من الثقة في القادم من الأيام.

ثم التقى النواف النائبين صالح عاشور وخليل الصالح كممثلين عن تجمع العدالة والسلام، ودار حديث حول ما يحتاجه المواطن في الفترة المقبلة وقدموا لسموه عدة نقاط تساهم في رفع مستوى المعيشة للمواطنين.

وأشار النائب صالح عاشور إلى أن لقاءه مع رئيس الوزراء اتسم بالشفافية والمصارحة، مؤكدا أنني طالبت سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح بضرورة تغيير النهج في صالح تحسين المستوى المعيشي والاستقرار السياسي.حيث قال: في الاجتماع مع سمو الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح والذي كان بمعية النائب خليل الصالح ذكرت أن الحكومات السابقة كانت تسير على منهجية لا تضع فيها حلولا للمشكلات التي تعتري طريقها، وطالبت بتغيير النهج والإتيان بحكومة جديدة بالكامل تسعى إلى حل جميع المشاكل وبوسعها تحمل المسؤولية لتجنب الأزمات، لأنه في حال بقي الوضع كما هو عليه فبعد 3 أشهر ستبدأ الأزمات.

وتابع عاشور «قلت لسمو رئيس الوزراء أن الحكومة ينبغي أن تضم وزراء جدد»، مشيرا إلى أنني «ركزت على ثلاث نقاط أولها اقرار قانون المناصب القيادية والتوصيف الوظيفي وهو جاهز في مجلس الأمة، بالإضافة إلى البديل الاستراتيجي وتوحيد سلم الرواتب لأن هناك تفاوتا في رواتب الموظفين ممن يحملون الشهادة نفسها، كما أثرت وضع الأسرة الكويتية والالتزامات التي تثقل كاهلها وهي بسبب سوء الإدارة الحكومية»، موضحا أنني بينت أن الحكومة بإمكانها أن تحل المشكلات التي تعاني منها الأسر من خلال ضبط ارتفاع الأسعار وغلاء المعيشة وحل مشكلة السكن وأسعار البيوت وضرورة إصلاح التعليم لأن وضع الخريجين وشهاداتهم ومستوياتهم لا تبشر بخير.

من ناحيته أشاد النائب خليل الصالح بالأجواء الإيجابية التي شهدها الاجتماع مع رئيس الوزراء سمو الشيخ أحمد النواف ، مشيرًا إلى أنه طرح عددا من القضايا التي تهم الوطن والمواطن، لافتا إلى أنه طالب خلال اللقاء بحل عادل لأزمة القروض وزيادة رواتب المواطنين والعفو عن المغردين.

وأوضح أنه طالب بالعفو عن المغردين وعودة الحقوق الوظيفية لمن سبق شملهم بالعفو لكنهم لم يمكنوا من العودة لوظائفهم.

وأضاف «كما أكدت على الأزمات المعيشية التي بعيشها المواطن من غلاء أسعار والإيجارات المرتفعة والبطالة وغيرها»، مشيرًا إلى أنه شدد على «أهمية زيادة رواتب المواطنين ورفع الحد الأدنى لمعاشات المتقاعدين الى 1000 دينار».

وبين «طرحت كذلك أهمية تبني حل عادل لمشكلة قروض المواطنين التي ترتبت على الظروف المعيشية التي تضغط على الأسر الكويتية، ووضع خطة شاملة لتوظيف الشباب واستيعاب الخريجين من مختلف التخصصات وفق دراسة محكمة».

وضمن سلسلة اللقاءات ، التقى سمو رئيس الوزراء مع النائبين يوسف وحامد البذالي.

وقال النائب يوسف البذالي بعد لقائه سمو رئيس الوزراء إنه التقى والنائب حامد البذالي رئيس الوزراء ضمن سلسلة لقاءات للتشاور في شأن التشكيل الحكومي وملفات أخرى تصب في مصلحة البلاد والعباد وخصوصا الأمور المتعلقة بتحسين المستوى المعيشي للمواطنين، مؤكدا أن اللقاء كان ايجابيا ومثمرا كشف عن سعة صدر سموه وحرصه على الانجاز والتطوير والاستقرار السياسي.

وأضاف البذالي أن أهم ما دار في اللقاء هو التشديد على أهمية التمسك بالدستور والقانون، مسترسلا «طالبنا النواف بأن يكون برنامج الحكومة قابلا للتنفيذ ويحقق تطلعات المواطنين ويتضمن سعي الحكومة على أن تكون الكويت مركزا ماليا».

وزاد البذالي «ناقشنا مع سموه ملف المحكومين في قضايا الانتخابات الفرعية والعفو عن المهجرين والمحكومين في قضايا الرأي وفتح صفحة جديدة معهم، وتطرقنا إلى وفتح أفرع للجامعات في محافظة الجهراء ومعالجة الازدحامات المرورية وتحسين المستويين الصحي والتعليمي».

بدوره قال النائب حامد البذالي إن الاستجابة للمجلس لتغيير التشكيل الحكومي والتشاور مع النواب لاختيار الحكومة الجديدة، وكذلك تحديد معايير لاختيار القياديين ذوي الخبرة لشغل المناصب الشاغرة، مبادرات إيجابية من سمو رئيس الوزراء.

وأضاف البذالي أنه أكد على استكمال العفو عن المهجرين والعفو عن المسجونين في قضية شمر.

واجرى النواف مباحثات فردية إذ التقى النائب د. محمد الحويلة الذي قال أن اللقاء كان لقاءً مثمراً وإيجابياً وناقشنا فيه ضرورة أخذ مبدأ تصحيح المسار محل تنفيذ وذلك باختيار رجال دولة أكفاء من المشهود لهم بالوطنية والنزاهة ممن يعين سموه على حمل أمانة التكليف وأخذ الكويت إلى حيث يجب أن تكون في مصاف الدول المتقدمة".

وأيضا اجتمع النواف إلى النائب ماجد المطيري، إذ أكد الأخير أنهما طرحا عددا من القضايا الشعبية،مبينا أن سمو الرئيس وعده بالسعي فيها وإنجازها».

وامتدت اللقاءات وشملت النائب خالد العميرة الذي أشار إلى إنه أشاد بالخطوة الشجاعة بمراجعة التشكيل الوزاري تلبية لرؤية المجلس، قائلا :أكدنا على ضرورة الالتزام بالمدد الدستورية».

وتابع: «ناقشنا خلال المقابلة أهمية المرحلة المقبلة حيث ينتظر الشعب الكويتي من الحكومة ومجلس الأمة القادم إنجازات تلبي طموحاته، وأشرنا إلى الخلافات السابقة بين الحكومة والمجلس والتي كانت سببا رئيسية لتعطل مصالح البلاد والمواطنين».

النواف يتسلم رؤية حدس من المطر

العدالة والسلام مع سمو الرئيس

العميرة في لقطة مع النواف عقب اللقاء